عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

70 عاماً على اعتلائها العرش البريطاني... والأنظمة الملكية الخليجية تزداد صلابة

- بعد يومين يبدأ الشعب البريطاني وشعوب دول الكومنولث وغيرها من شعوب العالم الاحتفال بمرور 70 عاماً على اعتلاء الملكة إليزابيث الثانية العرش البريطاني.
- والملكة إليزابيث هي أيضًا الملكة الدستورية لست عشرة دولة من مجمُوع ثلاث وخمسين من دول الكومنولث التي ترأسها، كما أنها ترأس كنيسة إنجلترا.
- ففي السادس من الشهر المقبل ستصبح الملكة إليزابيث أول ملكة أو ملك في العالم ما يزال في منصبه لهذه المدة الطويلة، وستكون بذلك رمزا من رموز استقرار النظام الملكي الوراثي البريطاني الذي ظل يحكم بريطانيا منذ القرن التاسع الميلادي ليتدرج من الحكم المطلق إلى الحكم الملكي الدستوري الديمقراطي.
- وفي مطلع العام 2006 تلقى مليكنا المعظم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة دعوة للمشاركة في احتفال مملكة تايلند بمرور 60 عاماً على تولي الملك بوميبول أدولياديج مقاليد الحكم والذي كان وقتها أقدم ملك في العالم، وكان على رأس نظام ملكي تعود جذوره إلى العام 1238م. وقد كلف جلالة الملك حفظه الله ورعاه عمه المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، الذي كان وقتها رئيسا لمجلس الوزراء لحضور الحفل نيابة عنه. وقد أقيم الحفل بتاريخ 10 يونيو من العام نفسه في الساعة الرابعة بعد الظهر بقاعة العرش في "غراند بالاس" أو القصر الكبير بالعاصمة بانكوك، وحضره كل ملوك وملكات وأمراء وسلاطين الدول التي تتبع النظام الملكي أو من ينوب عنهم، على رأسهم امبراطور اليابان وسلطان بروناي، كما حضره من دول مجلس التعاون أمير دولة الكويت وقتها الشيخ صباح الأحمد وأمير دولة قطر، وقتها أيضًا الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد كان لي شرف حضور الحفل ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء الراحل رحمه الله.
- وتوفي الملك بوميبول بعدها بعشر سنوات في العام 2016 بعد أن أكمل 70 سنة في سدة الحكم ليكون وقتها أطول ملوك العالم بقاء على العرش؛ وهو لقب صار الآن من نصيب الملكة اليزابيث. يشارإلى أن الحكومة التايلندية تخصص موازنة سنوية سخية تحت بند "دعم الملكية وحمايتها والمحافظة عليها" بلغت 18 مليار بات؛ ما يعادل 514 مليون دولار أميركي في العام 2016، لترتفع إلى 29.728 مليار بات في العام 2020.
- وكما هو معروف فقد تعرضت منطقتنا العربية مع بداية العام 2011 إلى عواصف وأعاصير ما سمي بـ "الربيع العربي" التي جعلت رؤوس الأنظمة في الجمهوريات العربية تترنح وتتساقط بينما ظلت الأنظمة الملكية العربية صامدة ثابتة؛ مؤكدة بذلك خطأ تنبؤات واستنتاجات عدد غير قليل من المنظرين من أبرزهم المفكر الأميركي المعروف صامويل هنتنجتون الذي وُصف بأنه أحد أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، والذي توقع، قبل أكثر من نصف قرن انهيار هذه الأنظمة، زاعماً أن هذه الأنظمة عفى عليها الزمن وهي عصية على الإدارة ولن تتمكن من الصمود أمام رياح التقدم والتغيير وأن مصيرها إلى الزوال.
- وكم كان من يُسمَّون بالمختصين في شؤون الخليج مخطئين عندما استنتجوا إبّان مرحلة الربيع العربي أن فرص بقاء الأنظمة الحاكمة في الخليج ضئيلة، وكان على رأسهم الخبير كريستوفر ديفيدسون الأستاذ المحاضر في سياسات الشرق الأوسط في جامعة دورمهم في إنجلترا، مؤلف كتاب "ما بعد الشيوخ... الانهيار المقبل للممالك الخليجية" الذي توقع أن "ايام الانظمة الملكية في الخليج باتت معدودة وسيسقط اغلبها خلال سنتين إلى خمس سنوات".
- إلا أن الواقع أثبت خلاف ذلك، فقد تمكنت هذه الأنظمة رغم قصر عمرها بالمقارنة، من الثبات والصمود والتصدي لجملة من التحديات والأخطار والاضطرابات والأحداث الخطيرة المتلاحقة ابتداء من سلسلة الانقلابات العسكرية التي وقعت في الخمسينات والستينات وأطاحت بعدد من الانظمة الملكية العربية، لتحل محلها أنظمة جمهورية يقودها ضباط عسكريون بشهية نهمة للتوسع والتمدد تحت شعار الوحدة العربية فعملوا على تشجيع انبعاث التيارات الناصرية واليسارية المناوئة التي سعت بدورها إلى زعزعة استقرار هذه الانظمة واصفة إياها بالرجعية والتخلف والعمالة للاستعمار.
- بعدها جاء قرار بريطانيا الانسحاب من المنطقة من طرف واحد في نهاية الستينات معرضة هذه الأنظمة إلى أخطار الانكشاف الأمني، ثم جاءت صاعقة سقوط عرش شاه إيران في نهاية السبعينات وقيام النظام الجمهوري الإسلامي فيها الذي رفع شعار تصدير الثورة في الوقت الذي غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان، تلا ذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي دامت قرابة 8 سنوات، ثم جاء غزو العراق للكويت وحروب الخليج الثلاث، والغزو الأميركي للعراق، وانبعاث حركات ومنظمات التطرف والإرهاب ثم أعاصير الربيع العربي وغيرها من التهديدات والضغوط والتقلبات والأحداث المزلزلة التي أثبتت أن هذه الأنظمة تتمتع بقدرة هائلة على التكيف والصمود.
- وفيما عدا حالات قليلة نادرة من إزاحة الابن لأبيه أو الأخ لأخيه؛ فإن عملية تداول وانتقال السلطة من حاكم لآخر كانت ولاتزال تمر بسلاسة وسلام وانتظام في هذه الدول.
- إن لهذا الصمود وهذه المنعة والمناعة أسباباً كثيرة لا مجال هنا للتطرق إليها بإسهاب، لكننا سنكتفي بالاشارة فقط إلى أن هذه الأنظمة تميزت بقدرتها على امتصاص الصدمات، والانطلاق والتطور التدريجي، دون التنكر في الوقت نفسه للقيم والموروثات التراثية وتقاليد الروح الأبوية، ومن خلال المشاركة مع مكونات المجتمع في بلورة وتشكيل أدوات الوعي والمعايير الاجتماعية والمبادئ السياسية المناسبة ما مكنها من مواجهة التحديات التي كانت تهدد بقاءها واستقرارها، وساعدها على الاستفادة الفعالة من نمو مصادرها وطاقاتها الاقتصادية، وإدراكها أهمية المحافظة على منظومة من العلاقات والتحالفات الإستراتيجية.
- إن الشعوب الخليجية أصبحت اليوم على قناعة راسخة ومتمسكة بإيمان وقوة بضرورة الحفاظ على بقاء وسلامة أنظمة الحكم الملكية القائمة فيها، مدركة في الوقت نفسه أهمية اتخاذ هذه الأنظمة لكل الوسائل المشروعة لتحصين شرعيتها، وذلك بالاستمرار في جهود الإصلاح والتجديد، وتعزيز قيم الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة حكم البلاد ضمن مبدأ التطور التدريجي ومن خلال القنوات والمؤسسات الدستورية.

التطلعات المستقبلية للمبادرة مرصودة من قبل مجلس الإدارة

تكريم 12 فائزاً بجائزة يوسف أحمد كانو بمجالاتها الثلاثة

البلاد | مروة أحمد

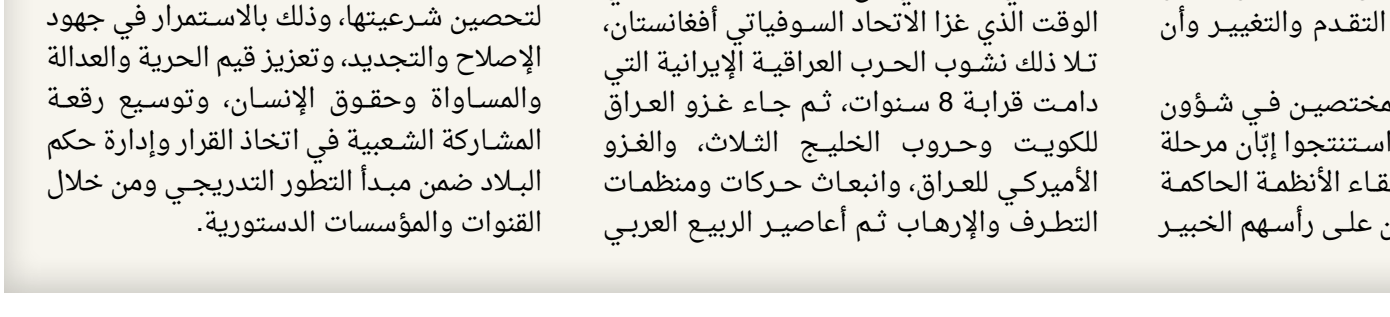

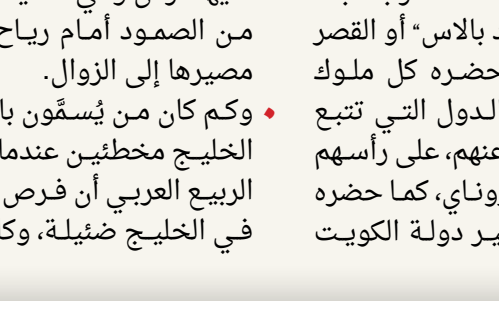

أقامت جائزة يوسف بن أحمد كانو أمس حفل تكريم الفائزين بالدورة العاشرة في برج كانو في المنطقة الدبلوماسية. وخلال الحفل تسلم الفائزون الذين بلغ عددهم 12 فائزًا شهادات تقدير و مكافآت مالية بحضور نائب محافظ العاصمة ونخبة من الأكاديميين و أساتذة الجامعات ورؤساء مجالس إدارات الصحف المحلية والمهتمين بالشأن الثقافي وعدد من أفراد عائلة كانو يتقدمهم كل من الوجيه عبداللطيف جاسم كانو والوجيه خالد محمد كانو والوجيه فوزي أحمد كانو.

وأكد رئيس مجلس أمناء جائزة يوسف بن أحمد كانو، الوجيه خالد كانو، أن تكريم الفائزين في مجالات الجائزة الثلاثة وهي المجال الاقتصادي ومجال البحث العلمي ومجال الفنون، يأتي استكمالًا لأعمال الدورة العاشرة التي انطلقت في العام 2019 وتتويجا لجهود الباحثين والمبدعين في المجالات العلمية والفنية المختلفة والذين حرصوا على المشاركة الفعالة في مسابقات الجائزة وقدموا أعمالا تستحق الإشادة والتقدير، مبينا أن جائزة يوسف بن أحمد كانو، دأبت منذ تأسيسها في العام 1998 على تشجيع المتخصصين الخليجيين والعرب في مجال العلوم والبحوث العلمية الرصينة التي تسعى لنشر العلم والمعرفة في المجتمع. وأضاف الوجيه خالد كانو أن مجال الفن التشكيلي جاء كمسابقة جديدة من ضمن مسابقات الجائزة في دورتها العاشرة سعيا لضم المبدعين من الفنانين تحت مظلة الجائزة وتقديم الدعم لهم وذلك لأهمية الفنون البالغة في الإرث الإنساني. ووجه خالد كانو شكره لمجلس أمناء الجائزة على عملهم الدءوب طوال فترة الدورة العاشرة وحرصهم على الإشراف على لجان التقييم وتقديم الدعم لهم.

و خلال الحفل، ألقى ناظم الصالح عضو مجلس أمناء الجائزة كلمة نيابة عن أعضاء مجلس الأمناء شكر فيها مبادرة عائلة كانو في الاهتمام بالعلوم والثقافة والفنون من خلال جائزة يوسف بن أحمد كانو، وهنأ الفائزين بالدورة العاشرة وأثنى على جهودهم في إعداد البحوث العلمية التي نالت درجات متقدمة في التقييم. كما تحدث الصالح عن مآثر المرحوم مبارك العطوي الأمين العام السابق لجائزة يوسف بن أحمد كانو وتطرق للعديد من إنجازاته خلال سنوات عمله.

وشمل الحفل تكريم الصحف المحلية وجمعية الصحفيين البحرينية وجامعة البحرين وهي الجهات التي ساندت الجائزة وتعاونت معها من خلال إبراز فعالياتها و تسليط الضوء عليها وساهمت في المشاركة في لجان التقييم.

وعلى هامش الجائزة، قال الوجيه عبداللطيف كانو لـ "البلاد الاقتصادي" حول تطلعات المبادرات والجوائز المستقبلية للجائزة بأنها تتوقف على عوامل مرتبطة ويرصدها مجلس الإدارة والذي يعمل على تحقيق أهدافها قبل تقريرها وإطلاقها.

وفاز بجائزة المركز الأول في مجال الاقتصاد الباحث محمد إبراهيم شلبي وقيمتها 30 ألف دولار، كما فاز رياض محمود محمد بجائزة المركز الأول في مجال البحث العلمي وقيمتها 10 آلاف دولار، وأحمد عبدالرضا صالح فاز بجائزة المركز الأول في مجال الفن التشكيلي وقيمتها 10 آلاف دولار. وكذلك فاز كل من بدر عبدالحسين عبدالله وعادل سالم الذوادي وسميرة سعيد وحبيب الخباز وسيد أحمد الوداعي وسيد رضا هادي بالمراكز التالية و بجوائز مالية تتراوح ما بين 5 آلاف إلى 7 آلاف دولار.

وتأتي جائزة يوسف بن أحمد كانو و التي تأسست في العام 1998 في إطار اهتمام مجموعة يوسف بن أحمد كانو التجارية بدعم المشروعات ذات الخدمة العامة والمساهمة الفعالة في المشروعات الدينية والثقافية والإنسانية ودعما لمسيرة العلم وتشجيعاً للمفكرين والعلماء من أبناء البحرين و البلدان العربية في مجالات الدراسات الإسلامية، والمال والاقتصاد والأعمال، ومجالات العلوم والآداب المختلفة. وتحمل الجائزة اسم المؤسس للمجموعة التجارية الحاج يوسف بن أحمد كانو تخليداً لذكراه، حيث عرف باهتمامه بالعلم والعلماء ومساعدة طلاب العلم إلى جانب مساهماته الكبيرة في الأعمال الإنسانية والخيرية التي تعود بالنفع على المجتمع.